الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.4

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
24 February 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بالاريسو . . . . . (بيرو)

المحتويات

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53517 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠.

المناقشة العامة

١- **السيد راجو** (الهند): قال إنه إذا ما وُضِع في الاعتبار استمرار الاختلالات الخطيرة في ميزان الاقتصاد العالمي، فإن تنفيذ الإلتزامات المضطلع بها في مونتيراي ، فضلا عن الإلتزامات الجديدة والإضافية، أمر أساسي إذا ما أريد أن تحقق البلدان النامية الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة ستنظر في خيارات الاستعانة بمصادر جديدة ومبتكرة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. غير أن من المهم التكفل بألا تَفْرِض أي آليات مالية جديدة مشروطيات إضافية على البلدان النامية.

٢- ورأى أن الاتفاق الإطاري الذي تمّ التوصّل إليه في المفاوضات التي انعقدت في ''منظمة التجارة الدولية'' في أوائل آب/أغسطس يشكل خطوة متوسطة هامة. كما أن بذل جهد منهجي وإثبات وجود إرادة سياسية ذات شأن أمران أساسيان بالنسبة إلى إنجاز جدول أعمال الدوحة الرامي إلى تحقيق النقاط المرجعية الإنمائية التي جرى تحديدها.

٣- ومضى قائلا إن الحماية البيئية لا تزال تشكل تحديا رئيسيا للدول النامية. وواحد من العوامل المُقَيِّدة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ هو مدى توفر التكنولوجيات السليمة بيئيا. ويتوجب النظر في نُهُج مبتكرة، مثل جعل حقوق الملكية الفكرية في المستحضرات الصيدلانية ذات الأهمية الأساسية جزءا من الملك العام فيما يتعلق بتنفيذ خطة جوهانسبرغ بدلا من التركيز على ما يتمحور على العمليات الإجرائية من مناقشات تتناول الإطار المؤسسي.

٤- وقال إن الوفد الهندي يرحب بالأعمال التحضيرية الجارية لأغراض الاستعراض الشامل لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المراد إجراؤه في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأضاف أن الهند ما فتئت تشارك بنشاط في العملية التحضيرية، وهي ملتزمة بالإسهام بمساهمة بناءة في تلك المداولات.

٥- وتطرّق إلى ما اقْتُرِح في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة من إصلاح واسع النطاق للتجارة الدولية والمؤسسات النقدية والمالية، فقال إن ذلك الإصلاح سيكون له أثره المفيد على البلدان النامية، وإنه سيساعد على استعادة فعالية الجمعية العامة وحُجِّيتها في مجالات التجارة والنقد والمالية. أما الاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الألفية المقرّر الاضطلاع به في عام ٢٠٠٥، فإن نجاحه سيكون بمقدار إسهامه فيما تبذله البلدان النامية من جهود في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووفد بلده يأمل في أن تصوغ الدول الأعضاء اتفاقات بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة والنقد والمالية، ونقل التكنولوجيا، والإصلاحات المؤسسية.

٦- وأردف قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى عمل اللجنة الثانية بخصوص استعراضها الشامل الذي تجريه كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٧- وأوضح أن الهند تشارك فيما أبداه مؤخرا الكثير من قادة العالم من إحساس بضرورة الاستعجال حين دعوا إلى الإسراع في اتخاذ إجراء جماعي للتخفيف من الفقر المدقع والجوع. وينبغي لمداولات اللجنة الثانية أن تحدد مجالات للإجراءات التعاونية وطرق للسير إلى الأمام في تنفيذها. ووفد الهند يتطلع إلى العمل مع غيره من الوفود في التصدي لتلك التحديات في معرض السعي إلى تحقيق جدول الأعمال الإنمائي.

٨- **السيد سوتويو** (إندونيسيا): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن البلدان النامية بذلت الجهود لإدماج الأهداف الإنمائية للإلفية في

استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال استراتيجيات الحدّ من الفقر. وأضاف أن تعزيز الشراكات العالمية والوفاء بالإلتزامات الدولية هما أمران حيويان للتكفل بأن يتلقى الذين يعانون الفقر المدقع ما يحق لهم من استحقاقات، وذلك بطرق من بينها خلق فرص العمل و تحسين نوعية العمالة. وتطرّق إلى استعراض السنوات الخمس لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المقرّر إجراؤه في عام ٢٠٠٥، فقال إن هذا الإستعراض سيتيح فرصة لاستحداث نُهُج مبتكرة وآليات للتعاون تُعَجِّل بتحقيق أهداف وأغراض مؤتمرات رئيسية من مؤتمرات الأمم المتحدة وإيجاد تفاعل مضاعف الأثر بين تلك الأهداف والأغراض وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار بأن يرُكِّز ذلك الحدث على تنفيذ الإلتزامات السابقة لا على إعداد وثيقة شاملة ذات طابع خطابي.

٩- وأردف قائلا إن منطقة جنوب شرق آسيا سائرة في الطريق الصحيح فيما يتعلق بالحدّ من الفقر؛ وهي آخذة في إحراز شيء من التقدم في تحقيق تراجع انتشار الأمراض المعدية والمميتة. كما أنها تتخذ تدابير تكفل الاستدامة البيئية. وبيّن أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعمل على تقوية علاقاتها مع شركاء الحوار وتعزيز التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تعمل على إعداد مبادرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية-ثقافية. وتُعطى الأولوية إلى التنمية الريفية والقضاء على الفقر، وإلى مواجهة تحديات العولمة، وتخفيف القيود التجارية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والتنمية المستدامة.

١٠- وذكّر بأن قادة البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفقوا، في مؤتمر القمة التاسع للرابطة الذي عُقِد في إندونيسيا في عام ٢٠٠٣، على إقامة جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في موعد أقصاه عام ٢٠٢٠. وأضاف أن جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستقوم على ثلاثة أعمدة: الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاجتماعية-الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومضى قائلا إن الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تسعى جهدها إلى أن تصبح سوقا وقاعدة إنتاج واحدة، بهدف تحقيق التكامل الإقليمي. والاتفاق المنشئ للجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سيوقعه وزراء الشؤون الاقتصادية في مؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المقرّر عقده في فيانشيان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسيوقع الوزراء أيضا خطة عمل فيانشيان، علما بأن هذه الخطة التي خلفت خطة عمل هانوي تُرَكِّز على تضييق الفجوة الإنمائية فيما بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. أما الجماعة الاجتماعية-الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإنها ستضاعف التعاون بشأن القضايا الاجتماعية وتشجع على المشاركة الناشطة لجميع قطاعات المجتمع.

١١- وفيما يتعلق بالمسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الثانية، شدّد على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والتجارة والتمويل والتنمية؛ والتنمية المستدامة. وأوضح أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بوجه خاص، تقوم بدور رئيسي في تيسير التكامل الاقتصادي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تتخذ الإجراءات للتصدي لتحديات الفجوة الرقمية داخل المنطقة وتعزيز قدرتها الإجمالية على المنافسة.

١٢- وأعلن أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنظر إلى تخفيف القيود التجارية كوسيلة هامة من وسائل التنمية. وقد بدأ العمل على إقامة منطقة التجارة الحرّة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بوصفها خطوة في سبيل تحقيق الجماعة الاقتصادية الآسيوية. ويجب متابعة تعزيز المنظومات الاقتصادية والتجارية الدولية بغية استكمال ما تبذله المنطقة

من جهود لفتح أبواب فرص التجارة والاستثمار في المنطقة. وأشار، بوجه خاص، إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعو إلى تحسين إمكانيات دخول الأسواق بالنسبة إلى صادرات البلدان النامية، وإلغاء الإعانات التي تشوه التجارة، والحواجز المقامة في وجه التجارة بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، وشمول البلدان النامية بمعاملة خاصة وتفاضلية.

١٣- وانتقل إلى مسألة حماية البيئة والتنمية المستدامة، فبيّن أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا كانت لها رؤيتها بشان ما يبذل من جهود في هذا المجال منذ عام ١٩٧٢. وقد اتفق وزراء الشؤون البيئية على ١٠ مجالات للتعاون ذات أولوية تتمشى مع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. كما أنهم علقوا أهمية كبيرة على ما ورد في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ من مبادئ، واستراتيجيات، وخطط عمل من أجل التنمية المستدامة. والضرورة تقتضي الوفاء التام بالإلتزامات المضطلع بها فيما يتعلق بالمساعدة المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

١٤- **السيد الجابري** (المملكة العربية السعودية): قال إن التعاون الاقتصادي أمر أساسي لحفظ السلم والأمن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن وفد بلده يرحبّ باجتماع زعماء العالم بشأن العمل لمكافحة الجوع والفقر الذي انعقد مؤخرا برئاسة رئيس البرازيل، ويعتبره واحدا من أهم عناصر الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان الألفية. وينبغي أن تأتي الموارد لتلك المبادرة من التزام البلدان المانحة بتوفير ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة للبلدان النامية.

١٥- وتطرّق إلى أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، فقال إن من المهم أن تؤخذ في الحسبان الأسباب الحقيقية لذلك الارتفاع. فالمسألة ليست مجرّد مسألة عرض وطلب، وذلك بالرغم من أن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) تتصدى لتلك القضية على سبيل السعي إلى حفظ التوازن في أسعار النفط بما يعود بالنفع على المجتمع الدولي. فهناك عوامل لا سيطرة للدول المصدرة للنفط عليها، من بينها المضاربة في السوق الدولية. كما أن للضرائب المفروضة من البلدان المصنعة على واردات النفط أثرها على الأسعار. هذا إلى أن المنازعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق لها أثرها الكبير على أسعار النفط في الأسواق الدولية. ولهذا فإنه ليس من الإنصاف تحميل البلدان المصدرة للنفط مسؤولية ارتفاع أسعاره.

١٦- وأردف قائلا إن على البلدان أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع أن المملكة العربية السعودية بلد نامٍ، فإنها أتاحت على مدى العشرين سنة الماضية أكثر من ٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا. وأعلن أنها أسهمت بكامل نصيبها المقرّر في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. أما التنمية المستدامة، فإن أفضل سبيل لتحقيقها هو من خلال ما يبذل من جهود في الميادين الثقافية والبيئية والاقتصادية. ورأى أن العولمة يجب ألا تُقصَر على فتح الأسواق؛ بل إن من المهم أيضا إتاحة الفرص لتحسين مستويات المعيشة بالنسبة إلى كل فرد، وذلك بطرق من بينها القضاء على الفقر، ومحو الأمية، ومكافحة المرض. وقال إن العولمة تعني ضمنا وجود توازن بين التقليدي والعصري. وبسبب ما لها من أثر على اقتصادات الكثير من البلدان وبنيتها الاجتماعية، فإنها تستتبع تحديات ومخاطر. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات لتقوية المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من التصدي للأزمات عند نشوئها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسمات الخاصة للبلدان المعنية.

١٧- وتحدث عن مسألة التجارة الدولية، فقال إن الخطوات يجب أن تتخذ لتمكين البلدان النامية من الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية بشروط عادلة. ومن المهم أيضا فتح الأسواق وإلغاء الضرائب على صادرات البلدان النامية. واعتبر أن

تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب هو واحد من أهم العوامل في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يجب أن يكون هدفا رئيسيا للبلدان المنتمية إلى مجموعة السبعة والسبعين والصين.

١٨- **السيد مرا** (ميانمار): قال إن تقلب أسعار النفط وتفجر أعمال الإرهاب أديا إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤. ومالم تتخذ تدابير داعمة فعالة في حينها لاستكمال الجهود المالية الداخلية غير الكافية، فإنه سيصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه، بناء على ذلك، يرحب بمبادرة اسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا مع الأمين العام للتركيز على العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، وهو يدعم أي مبادرات أخرى ترمي إلى التخفيف من تعاسة فقراء العالم.

١٩- ومضى قائلا إن ميانمار شجعتها ''مجموعة تموز/يوليه'' من الاتفاقات الإطارية التي أقرّها في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لكي يدفع إلى الأمام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مجالات الزراعة، وإمكانية دخول الأسواق غير الزراعية، والتنمية، وتيسير التجارة، والخدمات. وبيّن أن البلدان النامية بحاجة إلى نظام تجاري لا يؤدي فقط إلى تعزيز التجارة بل أيضا إلى دعم جهودها الإنمائية.

٢٠- وأردف قائلا إن على مؤسسات ''بريتون وودز'' أن تحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشائها من خلال إعادة تقييم أنشطتها بغية تلبية احتياجات الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. وأضاف أن التعاون بين بلدان الجنوب أداة هامة للتنمية. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى اتفاقات للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بغية التعجيل بالنمو الاقتصادي، وتعزيز التجارة، وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. مثال ذلك أن تايلند وكمبوديا ولاو وميانمار اعتمدت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ''إعلان باغان'' لزيادة القدرة على التنافس وتوسيع نطاق النمو على امتداد حدود البلدان الأربعة؛ وتيسير إعادة توطين المصانع الزراعية ومنشآت الصناعة التحويلية في مناطق ذات مزية تنافسية؛ وخلق فرص العمل؛ وتقليص الفروق؛ وتعزيز السلم والاستقرار والرخاء المشترك في ظل ''استراتيجية آياياوا- تشاو فرايا-ميكونغ للتعاون الاقتصادي''، التي ستكمل التدابير التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار ''وِفاق بالي الثاني''. هذا وستنشئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة للتجارة الحرّة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨، في حين أن جماعة التعاون الاقتصادي المؤلفة من بنغلاديش وبوتان وتايلند وسري لانكا وميانمار ونيبال والهند، التي تشكل حاليا ''مبادرة خليج البنغال للتعاون الاقتصادي التقني المتعدد القطاعات''، أقرّت ''الاتفاق الإطاري لإقامة منطقة للتجارة الحرّة في موعد أقصاه عام ٢٠١١''.

٢١- **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن مبادرة مكافحة الجوع والفقر، فضلا عن المناقشة الدائرة حول البعد الاجتماعي للعولمة، تبرز تصميم المجتمع الدولي على جعل التنمية من جديد أحد شواغله ذات الأولوية العليا. وأضاف أن التركيز على مشكلة التنمية عامة والتخفيف من حدة الفقر خاصة، والرغبة المعلنة في إحراز تقدم في هذا الخصوص، يجب أن يُتْبَعا بإجراءات ملموسة. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الاعتماد المتبادل بين التنمية وبين السلم والأمن الدوليين، لوجدنا أن هناك حاجة إلى إعادة تحديد موطن التركيز في الجهود الإنمائية من خلال الشراكات بين الشمال والجنوب. وأشار إلى أن العولمة ولّدت حالات من عدم التأكد من المستقبل، وإلى أن هناك حاجة إلى حوار متعدد الأطراف لتحويل العولمة إلى قوة تعود بالفائدة على الجميع.

٢٢- وبيّن أن الأهداف التي ينص عليها إعلان الألفية والإلتزامات التي اضْطُلِع بها في شتى المؤتمرات الدولية هيّأت

إطارا عالميا للعمل المشترك من أجل مواجهة التحدي الإنمائي. وأضاف أن الموارد المالية والبشرية والتقنية الكبيرة اللازمة للتنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقات والإلتزامات تدعو إلى تعزيز التنسيق والتماسك على جميع المستويات. غير أن التنمية في الجنوب وإدماجها في الاقتصاد العالمي لا يمكن تحقيقهما في ظل القواعد الراهنة غير العادلة وغير المنصفة التي تخضع لها العلاقات الاقتصادية الدولية. كما لا يمكن أن تنجح ''الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا'' دون الدعم الإيجابي المُتَّسِق من جانب المجتمع الدولي. والدول النامية بحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وإتاحة إمكانية وصول سلعها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ومدِّها بالمساعدة الإنمائية، وإصلاح البنية المالية الدولية بغية كفالة المزيد من الشفافية وإعطائها مجالا أكبر لإبداء رأيها في صنع القرارات.

٢٣- ومضى في كلامه قائلا إن أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في بلدان الجنوب، وبخاصة في أفريقيا، وإن كانت جديرة بالثناء وتستحق الدعم، فإن من الجوهري الحفاظ على عالمية تلك الأنشطة، وطابعها الحيادي، وموضوعيتها. وعلى مختلف هيئات الأمم المتحدة أن تسعى باستمرار إلى تقوية التنسيق وتحقيق الإنسجام في طرق عملها بغية تعزيز الكفاءة.

٢٤- وأردف قائلا إن البيئة عنصر حيوي من العناصر المُكَوِّنة للتنمية المستدامة. وازدياد التدهور البيئي يهدد مستقبل كوكب الأرض، في حين أن استغلال الموارد الطبيعية غير الخاضع لأنظمة، وما يترتب على تغير المناخ من نتائج معاكسة ومأساوية في كثير من الأحيان، يتسببان في توليد مشاعر القلق الشديد. وفي هذا الخصوص، فإن ما حدث مؤخرا من زوابع وأعاصير مدارية دمّرت عدة بلدان تؤكد بقوة على خطورة الحالة والحاجة العاجلة إلى العمل الجماعي. وقال إن بلده عمد، تحقيقا لهذا الغرض، إلى التصديق على بروتوكول كيوتو في نيسان/ابريل ٢٠٠٤. أما قيام الأمم المتحدة بإعلان عام ٢٠٠٦ سنة للصحاري والتصحر فإن من شأنه تسليط الضوء على التنمية المستدامة والحاجة إلى حماية البيئة. وهو سيجعل المجتمع الدولي أكثر وعيا للحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتصحر.

٢٥- **السيدة أونغ** (سنغافورة): قالت بما أن العولمة غير قابلة للإيقاف، فإن من مصلحة الجميع اغتنام ما تتيحه من فرص إلى أقصى الحدود وخفض ما تنطوي عليه من مخاطر وتكاليف إلى حدها الأدنى. أما اختيار الانسحاب من السوق العالمية فهو ليس حلا. وأشارت إلى أن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة ترى أن الكثير من المشاكل الراهنة لا ترجع إلى العولمة بحد ذاتها بل إلى النواقص في إدارة شؤونها. ويكمن التحدي الرئيسي في مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات التي تمكنها من تسخير طاقة العولمة على نحو أفضل. ورأت أنه لاينبغي الاستخفاف بما تولده العولمة من اختلالات اجتماعية باعتبارها نتائج التغير المحتومة. وقالت إن المجتمع الدولي بحاجة عاجلة إلى إطار جديد لدعم توافق آراء عالمي بشأن الأسواق المفتوحة والتخفيف من أسوأ تجاوزاتها. وفي هذا الخصوص، يمكن أن تقوم المنتديات المتعددة الأطراف من أمثال الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بدور حاسم في المساعدة على إيجاد إطار شراكة عالمي لمعالجة الجانب السلبي للعولمة. وهذه المؤسسات، أيا كانت مساوئها، تمثل خير أمل لعالم يمكن فيه لجميع البلدان أن تشارك على نحو ديمقراطي في صوغ قواعد تربطها جميعا بالتساوي.

٢٦- وواصلت كلامها قائلة إن هناك الكثير من القضايا الصعبة أمام جولة منظمة التجارة العالمية القادمة في الدوحة بالرغم من الإنجاز الكبير الذي تحقق في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ باعتماد ''مجموعة تموز/يوليه''. والواقع أن التحدي يكمن في التغلب على الاستقطاب في معرض سير المفاوضات

إلى الأمام. وجولة الدوحة لن يحالفها النجاح إذا اتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية نهجا متصلبا، وبخاصة تجاه الزراعة. وما تنفقه البلدان المتقدمة النمو كل سنة من مئات البلايين من الدولارات كإعانات زراعية تجعل من الصعب على البلدان النامية أن تتنافس في ملعبٍ مستوٍ. ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تجعل من أنفسها قدوة عن طريق فتح أسواقها لمنتجات البلدان النامية. ومع إزالة الحواجز التجارية، ينبغي أن تتلقى البلدان النامية المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تلزمها لتنمية هياكلها الأساسية وقدراتها.

٢٧- وقالت إن على البلدان النامية، من جانبها، أن تأخذ بنهج براغماتي إذا أريد للجولة النجاح. وبيّنت أن أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية، بما فيها السلع الأساسية ومنتجات الصناعة التحويلية، تذهب إلى بلدان نامية أخرى، وأن هذه التجارة تزداد بنسبة ١١ في المائة في السنة. ولو اتفقت البلدان النامية على أن تخفض بنسبة ٥٠ في المائة ما تطبقه بعضها على بعض من تعريفات جمركية، فإنها ستولد ١٥,٥ بليون دولار إضافية من التجارة.

٢٨- واختتمت كلامها بقولها إن الجولة الإنمائية في الدوحة لو ظلت تجرجر أذيالها دون أي علامة محسوسة على إحراز تقدم، فإن البلدان ستبدأ في اتخاذ ترتيبات بديلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تكوين كتل تجارية من شأنها توليد الانقسام، وإلى الأخذ بنُظُم حماية جمركية تجهز على نفسها بنفسها. ومع أن البلدان النامية ستكون على رأس الخاسرين، فإن البلدان الفقيرة والصغيرة لن تكون وحدها هي التي تقاسي. ذلك أن الإحساس بالظلم والجور لو زاد عن الحدّ، فإن مشاكل العالم الثالث تصبح مشاكل العالم الأول. فالعولمة الاقتصادية أدت أيضا إلى عولمة مشاكل الفقر، والإرهاب، والمرض.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.